١٢

الصناعة المصرية فى ظل تحرير التجارة

تشكل قضية «الصناعة» بكل تأكيد محور اهتمام كافة مؤسسات الدولة فى مصر من أجهزة تنفيذية وتشريعية وإعلامية ومنظمات أعمال واتحادات عمالية ونقابية، فالتعامل مع الصناعة هو الإعداد للمستقبل بكل فرصه و تحدياته فى إطار تطور تكنولوجى سريع الإيقاع وعميق الأثر، وعصر المعلومات والاتصالات لا يعنى بأى شكل من الأشكال انتهاء حقبة الصناعة بل هو عصر الصناعة المتطورة والقائمة على التكنولوجيا «الرقمية»، عصر «الثورة الصناعية الثالثة» والذى يتطلب منا بالتالى رصد أهم الاتجاهات والعوامل التى ستحدد مسار الصناعة المصرية والتطرق للمهمة الشاقة الخاصة ببلورة إستراتيجية للصناعة وهيكل الواردات والصادرات المرتبط بها فى ظل الطابع الديناميكى لحركة التجارة الدولية المنبثق عن معطيات التقسيم الجديد للعمل على الساحة العالمية.

ولقد درج البعض على اعتبار «اتفاقيات الجات» التحدى الأساسى الذى تواجهه الصناعة المصرية فى المستقبل متناسين فى معظم الأحوال الاتفاقات الأخرى لتحرير التجارة التى أبرمتها مصر من

جانب، ومتجاهلين العوامل المحلية لإعادة هيكلة المنشآت الصناعية والارتقاء بمستوى الإنتاجية من جانب آخر.

فاتفاق الكوميسا واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية واتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، وسعى مصر للانضمام للافتا أو لإنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة أو الانضمام للاتحاد المغاربى، والعديد من الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف التى أبرمتها مصر كلها ستؤدى فى النهاية إلى تحرير التجارة، ولقد وافقت مصر على اتفاقية الجات ضمن مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الأخرى تم التوقيع عليها بمراكش فى ١٥ أبريل ١٩٩٤، وتجدر الإشارة أنه بينما تحظر اتفاقية الجات (بحكم المادة ١١) القيود الكمية وغير التعريفية فإنها لم تفرض على أية دولة حدودا فى تقرير التعريفة الجمركية بهدف حماية صناعتها الوطنية أو لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات، كما أنها أباحت اتباع سياسات انتقائية فى حالة عجز الميزان التجارى مع دولة ما.

وعندما قرر المفاوض المصرى «ربط» الضرائب الجمركية على أسس معينة فإن ذلك تم بمحض إرادتنا وحسب تقديرنا لمصالحنا الوطنية أثناء التفاوض الجماعى الذى تم بمقتضاه تحديد «جدول التنازلات» لكل دولة، كما أن الجات تعطى كامل الحق فى التصدى للمنافسة الضارة مما دفع الحكومة المصرية إلى إصدار القانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ حول حماية الاقتصاد القومى من الآثار

الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية، أما تحرير تجارة الخدمات فلقد قبلتها الدول النامية فى مقابل قيام الدول المتقدمة بإخضاع المنسوجات والملابس لقواعد الجات. وهكذا نرى أن تحرير التجارة لا يعنى الحرية المطلقة للتجارة، وأن كل الاتفاقيات التى أبرمتها مصر تحتوى على قدر كبير من المرونة وإمكانية الحماية المعقولة والرشيدة للصناعة الوطنية، ومن الطبيعى بل ومن المقبول ايضا أن يعترض بعض أصحاب المصالح وجماعات الضغط على هذه الاتفاقيات. وهذا يحدث فى جميع دول العالم سواء المتقدمة منها صناعيا (هناك معارضة قوية للجات فى الولايات المتحدة على سبيل المثال) أم النامية، ولعل المطلوب فى هذا المقام هو التنسيق الفعال بين أجهزة وزارات الخارجية والتجارة والمالية والصناعة والتعاون الدولى واتحاد الصناعات والغرف التجارية بهدف وضع تصور مشترك لهيكل التعريفة الجمركية فى مصر يتواءم مع أهدافنا فى التخصص الصناعى. فالهيكل الحالى فى حاجة ماسة إلى رؤية شاملة تعدله بما يتمشى مع طموحات المستقبل فى علاج الميزان التجارى الكلى، فالنسب الفعالة للحماية effective rates of protection مختلة إلى حد كبير حيث نجد مثلا صناعة استخلاص وتكرير الزيوت النباتية مكبلة بحماية سلبية negative rate of protection مما يؤدى إلى استيراد حوالى ٤٠٠,٠٠٠ طن زيت طعام سنويا بينما طاقات الشركات المصرية فى الاستخلاص والتكرير معطلة بنسب تصل

إلى ٨٠٪! وعلى جانب آخر نجد صناعات أخرى تحظى بحماية مفرطة (جنرال موتورز تحقق أعلى نسبة ربح على المستوى العالمى على السيارة الواحدة فى مصر) رغم أن توجهها بالكامل للسوق المحلى دون التصدير.

ولقد أصبح من الضرورى أيضا تعديل هيكل الصناعة المصرية وتشكيلة إنتاجها، حيث إن مدفوعات الصناعة فى مصر تصل إلى قرابة ٦٠٪ بالعملة الأجنبية و ٤٠٪ بالعملة المحلية سنويا، وذلك ربما يفسر زيادة العجز فى ميزاننا التجارى والضغط على العملة المحلية كلما زاد إنتاجنا الصناعى طبقا لهيكل الصناعة الحالى!

ومن هذا المنطق علينا عند هيكلة الصناعة المصرية أخذ المعطيات الآتية فى الاعتبار:-

١ - أن المستقبل هو للصناعة «التحويلية» والتى تمثل حوالى ٧٥٪ من صادرات الدول الصناعية، وعلينا الوصول بمنتجات الصناعة التحويلية إلى٢٥٪ من صادرات مصر فى مرحلة أولى تصل إلى ٥٠٪ فى مرحلة ثانية.

٢ – تنقسم الصناعة التحويلية إلى ثلاث مجموعات من المنتجات (أو أجزاء المنتجات)، مجموعة أولى تعتمد على الموارد الطبيعية وهى ذات قيمة مضافة منخفضة، ومجموعة ثانية من المنتجات تعتمد على التكنولوجيات المتاحة فى السوق العالمى وهى منتجات (أو أجزاء) كثيفة راس المال أو كثيفة العمالة وتتصف

بأنها ذات قيمة مضافة متوسطة. ومجموعة ثالثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وهى ذات قيمة مضافة عالية، وعلى تشكيلة الإنتاج المصرى أن تضم المجموعات الثلاث بنسب محددة وأن يتحرك الإنتاج المصرى ديناميكيا وطبقا لخطة زمنية نحو نسب عالية من المجموعتين الثانية والثالثة.

٣ بروز قطاعات صناعية جديدة نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات وتداخل الشرائح الدقيقة فى كل مناحى التصنيع، كما تتجه الاقتصاديات المتقدمة إلى زيادة صادرتها فى الصناعات «عالية النمو». والانسحاب من الصناعات «منخفضة النمو» فى السوق العالمى.

٤ مكون القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية متنوع فى الدول الصناعية وهو موزع على ٢٨ صناعة مختلفة، بينما هذا المكون محدود فى مصر ويرتكز فى صناعات قليلة، وبالطبع فإن اعتمادنا على التركيز الصناعى يشكل خطرا فى حالة حدوث هزات فى الصناعات التى تعتمد عليها صادراتنا (المشتقات البترولية والمنسوجات والملابس على سبيل المثال).

ولن تتمكن الصناعة المصرية من التطور والنمو دون أن تندمج فى الشبكة العالمية للتصنيع وفقا لأنماط جديدة من التخصص الصناعى وتقسيم العمل الدولى، فلن تكون هناك فى المستقبل سلعة تامة الصنع يمكن أن يطلق عليها لفظ منتج وطنى خالص، ولقد

أوضح «روبرت رايتش» فى كتابه «اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين» ذلك بمثال حى عن السيارة بونيتاك من جنرال موتورز، فمن عشرة الآلاف دولار المدفوعة للشراء تذهب حوالى ٣٠٠٠ دولار لكوريا الجنوبية عن العمالة وعمليات التجميع، و١٧٥٠ دولار لليابان للمكونات المتقدمة (المحركات ومحاور القيادة والإلكترونيات) و ٧٥٠ دولار لألمانيا الغربية عن الهندسة والتصميم، و٤٠٠ دولار إلى تايوان وسنغافورة للمكونات الصغيرة و ٢٥٠ دولار لبريطانيا للإعلان وخدمات التسويق وحوالى ٥٠ دولار لايرلندا وبربادوس لمعالجة البيانات أما الباقى وهو أقل من ٤٠٠٠ دولار فيذهب للشركة الأم فى أمريكا!

كما أن الهدف من إعادة الهيكلة يجب أن يتمحور حول سبل تدعيم «المزايا التنافسية» فى الصناعة المصرية، حيث تتضاءل كما أسلفنا القيمة المضافة للمزايا النسبية أمام تلك المحققة من خلال المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، وهى التى تتضمن استمرارية ونمو الصادرات بدلا من تصدير منتجات بأسعار زهيدة لا تؤدى إلى رفع مستوى معيشة المواطن مثل تلك المعتمدة على استغلال الميزة النسبية للعمالة الرخيصة، وهى إستراتيجية قد تحقق مزايا قصيرة الأجل ولكن لا تحقق نموًا متواصلاً، ولن تعلو تنافسية منشآت الصناعة المصرية دون توافر عوامل هامة تلعب الدولة دورًا رئيسيًا فى تحديد مستوياتها مثل:

١ - مستوى القوى البشرية المتعلقة والمدربة والمنضبطة.

٢ - مستوى البنية التكنولوجية (المؤسسات والروابط).

٣ - مستوى الخدمات المساندة (النقل/ الموانئ/ والمطارات/ التخزين).

٤ - مستوى بنية الاتصالات المتمثلة فى شبكة قوية من الطرق السريعة للمعلومات مؤسسة على التكنولوجيا الرقمية والألياف الضوئية.

وكما أن دور الدولة مهم فى كيفية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات وتوجهاتها على الساحة الاقتصادية الدولية وتأثير تشريعات هذه التكتلات واستراتيجيات الشركات العالمية على نمو الصادرات المصرية.

وأما على مستوى «الوحدة الإنتاجية» نفسها فإن التحدى الرئيسى لمواجهة حركة تحرير التجارة يتمثل فى إعادة تصميم هياكل المنشأة الإنتاجية والتنظيمية حول مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهذه التكنولوجيا التى بدأت فى أوائل الثمانينات بربط التصميم بالإنتاج بواسطة الحاسب الآلى - CAD CAM قد تطورت بشكل مذهل فى التسعينات لندخل معها عصر «التصنيع الرشيق agile manufacturing» واستخدام الآلات الذكية Smart Machines والشبكات Networks فى كل عمليات الإنتاج، كما برز نتيجة لذلك مفهوم يركز على أهمية التغيير التقنى كعملية مستمرة وتراكمية دوام حياة المشروع وعلى الدور الخلاق لمستخدم التكنولوجيا فى مختلف مراحل المشروع الصناعى.

ولعل أهم محور يجب أن يوليه برنامج تأهيل وتحديث الصناعة المصرية أقصى اهتمام هو المتعلق بالإنتاجية، فالنمو وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل يعتمد أساسا على الزيادة فى معدل الإنتاجية، ولا يرتبط معدل الزيادة فى الإنتاجية بشكل عام بحركة التجارة الدولية، فأساليب زيادة الإنتاجية تعتمد على الإرتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والمعلوماتية والتنظيمية داخل منشآت الأعمال المصرية، ومن المؤسف أن تدور إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية حول ١٥,٠٠٠ دولار سنويا بينما هى ٣٠,٠٠٠ دولار فى الأردن والمغرب و ٨٠,٠٠٠ دولار فى تركيا! كما أنه إذا قمنا بحساب عنصر تدفق المواد نجد أن الاقتصاد الألمانى يستخدم ٠,٦ كجم من المواد لإنتاج ما قيمته واحد مارك بينما يحتاج الاقتصاد المصرى إلى ٦ كجم من المواد لينتج نفس القيمة أى إن كفاءتنا بمثابة ١٠٪ من الكفاءة الألمانية، ذلك يتطلب ثورة فى الكفاءة والإنتاجية ترقى إلى مستوى «مشروع قومى للصناعة المصرية».